

Distr.  
LIMITED

A/HRC/Sub.1/58/L.20  
21 August 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٣ من جدول الأعمال

### إقامة العدل وسيادة القانون والديمقراطية

السيد ألفريدسون، السيد بيرو، السيد الشريف، السيدة تشونغ،  
السيد ديكو، السيد غيسه، السيد كارتاشكين، السيدة كوف، السيدة موتوك،  
السيدة أوكونور، السيد بينهرو، السيدة راكوتواريسوا، السيد سورابجي،  
السيدة ورزافي، السيد يوكوتا: مشروع قرار

٢٠٠٦/... الحق في الحصول على انتصاف فعال

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة قد شددت كثيراً في قرارها ٢٥١/٦٠ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على  
مسألة التنفيذ إذ ذكرت فيه أن على مجلس حقوق الإنسان "تشجيع الدول الأعضاء على أن تنفذ بالكامل  
الالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان"،

وإذا توضع في اعتبارها العلاقة بين المسألة العامة وهي مسألة تنفيذ قانون حقوق الإنسان وبين ظهور هذه  
المسألة بشكل محدد في الحق في الحصول على انتصاف فعال،

وإذ تسلم بأهمية التطبيق العملي للحق في الحصول على انتصاف فعال والدور الذي يؤديه هذا الحق في  
منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان،

ونظراً إلى المناقشات التي جرت في أثناء الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين والتي أوضحت نطاق ومحتوى الحق في الحصول على انتصاف فعال،

وإذ تشير إلى ورقة العمل التي قدمها محمد الحبيب الشريف في الدورة السابعة والخمسين عن الحق في الانتصاف الفعال في المجال الجنائي (E/CN.4/Sub.2/2005/13)، وورقة العمل التي قدمتها فرانسواز هامبسون في الدورة السابعة والخمسين عن أعمال القوانين المحلية للحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال في المسائل المدنية التي تثار ضد انتهاكات حقوق الإنسان على يد وكلاء الدولة (E/CN.4/Sub.2/2005/15)، وورقة غرفة المؤتمر المقدمة من فرانسواز هامبسون ومحمد الحبيب الشريف في الدورة الثامنة والخمسين عن التطبيق العملي للحق في الحصول على انتصاف فعال في حالات انتهاك حقوق الإنسان (A/HRC/Sub.1/58/CRP.4)،

١- توافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في ورقتي العمل وفي ورقة غرفة المؤتمر؛

٢- تقرر تعيين السيد محمد الحبيب الشريف مقررًا خاصًا للاضطلاع بمهمة إعداد دراسة شاملة عن التطبيق العملي للحق في الحصول على انتصاف فعال في حالات انتهاك حقوق الإنسان وذلك استناداً إلى ورقة العمل التي أعدها، وورقة العمل التي أعدها فرانسواز هامبسون، وورقة غرفة المؤتمر التي قدمها الاثنان، وكذلك التعليقات التي وردت والمناقشات التي جرت في الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجنة الفرعية، وتطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً أولياً إلى اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والخمسين أو إلى الدورة الأولى لأي آلية مشورة من الخبراء تقوم في المستقبل، وتقريراً مرحلياً وتقريراً نهائياً في السنوات اللاحقة؛

٣- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل ما يلزم من مساعدة حتى يتسنى له إنجاز هذه المهمة؛

٤- توصي مجلس حقوق الإنسان باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان، إذ يحيط علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٠٠٦/... المؤرخ ... آب/أغسطس ٢٠٠٦، يقرر الموافقة على مقرر اللجنة الفرعية تعيين محمد الحبيب الشريف مقررًا خاصاً مهمته إعداد دراسة شاملة في التطبيق العملي للحق في الحصول على انتصاف فعال في حالات انتهاك حقوق الإنسان وذلك بالاستناد إلى ورقة العمل التي أعدها عن الحق في الانتصاف الفعال في المجال الجنائي (E/CN.4/Sub.2/2005/13)، وورقة العمل التي أعدها فرانسواز هامبسون عن أعمال القوانين المحلية للحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال (E/CN.4/Sub.2/2005/15)، وورقة غرفة المؤتمر التي أعدها الاثنان معاً (A/HRC/Sub.1/58/CRP.4)، والتعليقات التي وردت والمناقشات التي جرت في الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجنة الفرعية، ويطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً أولياً إلى اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والخمسين أو في الدورة الأولى لأي آلية مشورة من الخبراء تقوم في المستقبل تقريراً مرحلياً وتقريراً نهائياً في السنوات اللاحقة. ويقرر المجلس أيضاً الموافقة على الطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المقرر الخاص حتى يتسنى له إنجاز مهمته؛"

٥- يقرر أن يطلب إلى السيد الشريف، في حالة عدم موافقة مجلس حقوق الإنسان على تعيينه لأي سبب كان، أن يعد ورقة عمل موسعة عن التطبيق العملي للحق في الحصول على انتصاف فعال في حالات انتهاك حقوق الإنسان كي يقدمها إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة الفرعية أو إلى الدورة الأولى لأي آلية مشورة من الخبراء تقوم في المستقبل؛

٦- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين في إطار البند ذاته من بنود جدول الأعمال أو توصي بالنظر في هذه المسألة في الدورة الأولى لأي آلية مشورة من الخبراء تقوم في المستقبل.

-----